

هذه الفية الوصول

الى

علم الاصول

تناظرها

الشيخ علي ابراهيم شقير

من علماء الازهر الشريف

غفر الله له والمسلمين

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

(شركة مطبعة الرغائب بمصر)

هذه الفيتا الوصول

الى

علم الاصول

تأليفها

الشيخ علي ابراهيم شقير

من علماء الازهر الشريف

غفر الله له وللمسلمين

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

(شركة مطبعة الرغائب بمصر)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدا لمن علمنا الاصولا
فجأ بالسنة والكتاب
محمد الهادي لكل الامه
صلى عليه فائق الاصباح
والال والصحب ذوي الاجماع
وبعد فالاصول علم نافع
ونثره قد صعب المسائل
فرمت فيه الاختصار نظما
وهذه ارجوزة قد جمعت
سميتها الفريعة الوصول
اليك يارب البرايا نضرع
هكذا وارجو الله ان يجعلها

وبالهدى قد ارسل الرسولا
ودينه الداعي الى الصواب
من ظلمة الجهل لنور الرحمة
ما قام داعي الصبح للفلاح
ثم اولى القياس والاتباع
وفضله بين العلوم شائع
على الذي في حفظه تساهلا
من بعد ما عز علينا فهمها
مسائل الفن بها ونظمت
في علمي الاخلاق والاصول
في منع ما عن التمام يمنع
نافعة لكل من زاولها

تعريف الاصول

بقواعده كاية توصلا	بها الى استنباط فقه حصلا
من الادلة التي قد فصلت	ككل امر للوجوب قد ثبت
ثم الاصولي الذي قد عرفنا	ادلة وطرقا قد وصفنا
وعارف ايضا صفات المجتهد	وهي التي بها اجتهاد قد وجد
وبالمرجحات تستفاد	دلائل الفقه التي تراد
والفقه وهو العلم بالاحكام	شرعية من قبل الاسلام
تعلقت بعمل للقلب	او غيره من واجب وندب
كالعلم في الوضوء ان النية	واجبة والوتر ذونديسه
والعلم من ادلة الاحكام	مكتسب بالظن للامام

موضوعه وغايته وواضعه

موضوعه الادلة الشرعية	للبحث عن احوالها الحكمية
وغاية معرفة الاحكام	لنيل ما يسعد في الدوام
وواضع هو الامام الشافعي	لاخذ احكام لفقه نافع

باب الاحكام

بحكم خطاب الله قد تعلقا	بفعل من به البلوغ حقا
من حيث انه بهذا الفعل	مكلف مع صحة في العقل
من ثم لا حكم لغير الله	فهو تعالى آمر وناهى
فان لفعل اقتضى الخطاب	وكان جازما فذا ايجاب
او كان غير جازم فنسب	وسنة ايضا ومستحب
او اقتضى الترك وكان جازما	فهو الذي يدعونه المحرما
او غير جازم ينهى قد اتى	فذا بمكروه لديهم اثبتا
وان يكن بغير مخصوص عرف	فبخلاف الاولى فيه يتصف
او اقتضى التخيير فالاباحه	وحكمها الاصلى هو السراحه
والفرض والواجب قد ترادفا	وفيهما النعمان حقا خالفا
تطوع وسنة وندب	ترادفت ايضا ومستحب
وبالشروع لا يجب مندوب	والرأى عند الحنفى الوجوب
وواجب اتمام حجاج ندبا	لانه كالفرض فيما طلبا
في فعله كفارة ونية	وندب عمرة بذى الكيفية

ثم خطاب الوضع ما تعلقا
او كون هذا الشيء شرطا واردا
فما به تعلق الحكم وجد
مثل الزوال لوجوب الظهر
ومانع وصف وجودي ظاهر
معرف نقيض حكم السبب
والفعل ذوالوجهين ان وافق في
فصحة وقيل في العبادة
وفسر ما الصحة بالاجزاء
وخصص الاجزاء بالمطلوب
وقيل بالواجب والفساد
بكون شيء سببا تحققا
او مانعا ثم صحيحا فاسدا
فسبب وهو اليه يستند
ومثل اسكار لمنع الخمر
منضبط والجزء منه الاخر
كمنعنا القصاص لابن من اب
وقوعه شرع الاله المنصف
اسقاطها القضاء والاعادة
وقيل بالاسقاط للقضاء
من واجب ايضا ومن مندوب
مقابل لصحة تراد

باب الحسن والقبح

والحسن الايم طبع الشخص
وبالكمال ثم بالنقصان
والقبح ما نافر به بالنقص
هما بهذا المعني عقليان

وان يكن مدح وذم عاجلا
 قد رتبنا عليه فالشرعي
 وشكر منعم علينا مستحق
 واعلم بان لا حكم قبل الشرع
 فكان أمر الناس موقوفا على
 وحكم أهل الاعتزال العقل
 فما قضى فالأمر فيه اظهر
 ثم الصواب انه يمتنع
 وما جاء ومكره ولو على
 لكونه اختار بقا نفسه
 فأول وهو الذي لا يدرى
 ثانيها من يدر مثل الملقى
 وثالث من لا له مندوحة
 امر بمعدوم له تعلق
 وقد نفى التعلق المعتزلة

ثم الثواب والعقاب آجلا
 وهو الذي جاء به النبي
 بالشرع لا بالعقل في القول لاحق
 يوصف بالوجود او بالعدم
 ورود شرع الله جل وعلا
 فيما يعم القول ثم الفعل
 وما منع فالوقف فيه أشهر
 تكليف غافل وقيل يقع
 قتل وأثم قاتل له اعتلا
 بقتل من كافأه من جنسه
 كنام ومن يكن في سكر
 من شاهق على قتيل الالتا
 الابصيره على القبيحه
 لكننه بالمعنوى محقق
 حتى يذا المعنى الذي ينسب له

باب الادلة

وقد اتت ادلة الاحكام	مقسومةً لخمسۃ الاقسام
وهي كتاب سنة اجماع	قياسهم دليله السماع
وخامس الادلة استدلال	وعند اهل الرأي لا يقال
وفهم معنى الاولين يقتضى	بحثا عن الالفاظ وضعا ارتضى
والبحث ايضا عن ظهور المعنى	او عدم الظهور من ذا المبنى
والبحث عن وجوه الاستعمال	فيها وعن دلالة المقال
وما الوصول بصحيح النظر	فيه لمطلوب وُصف بخبر
يمكن غالباً في الاصول	ووقع الخلاف في المدلول
هل علمه الذي اتى بعد النظر	مكتسب او غيره لمن نظر
والحد وهو جامع المحدود	ومانع الغير من الورود
وقيل لا يدعى الكلام في الازل	خطاباً اذ ذاك لنفي من حمل
وصححو تنوعاً فيه الى	امر ونهي خبر وقيل لا
والنظر الفكر الذي ادى الى	علم أو ظن والادراك بلا
حكم تصور على التحقيق	وهو به سموه بالتصديق

وجازم منه الذي لا يقبل
 وقابل له اعتقاد طائفة —
 وغير جازم يسمى ظنا
 ان كان راجحا فهذا الظن
 والشك ان تساويا الامر ان
 والعلم قال الرازي في المحصول
 وقال ايضا حكم ذهن جازم
 ثم الامام قد حكم بعسره
 والعلم جزئياته ما فيها
 وانما التفاوت الذي حصل
 كالعلم بالثلاثة الاشياء
 ثم انتفاء العلم بالمتصود
 وقيل بل تصور المعلوم
 سهو ذهن الشخص عما علمه

تفسيراً علم لديهم يعقل
 وفاسد ان لم يكن مطابقا
 وهما وشكا ولها يتنا
 او كان مرجوحا فوهما يعنو
 فهو خلاف غيره حكام
 بانه ضروري في الحصول
 مطابق لموجب قد يعلم
 فراه الامساك عن تفسيره
 تفاوت والبعض قال فيها
 بكثرة التعلقات قد وصل
 وعلم شيئين على السواء
 سماه جهلا واضعوا الحدود
 على خلاف هيئة المفهوم
 نسيانه زوال ما قد فهمه

باب الاداء والقضاء

وفعل بعض ماله الوقت دخل	او كانه ثم الخروج ما حصل
هو الذى يعرف بالاداء	وضده الموصوف بالقضاء
ثم المؤدى ما فعل فى وقتها	من كل او بعض وبعدها
اعادة فعل المعاد ثانيا	خلل فى الفعل كان آتيا
وحكم شرع ان يكن تغيرا	الى سهولة لمذرك قد طرا
مع قيام سبب للحكم	فرخصة تدعى بهذا الاسم
كاكل ميتة لدى اضطرار	وسلم والقصر والافطار
فى رمضان للذى قام السفر	به وما بصومه له ضرر
هذا والا فهو بالعزيمة	متصف فى الملة القويمة

فصل فى مسئلة الحسن

فعل المكلف الذى قد اذنا	فيه من الشارع يدعى حسنا
قيل وفعل غيره ايضا حسن	مثل الصبي ومن به قام الوسن
ثم القبيح ما نهى عنه ولو	على العموم ذلك النهي روى

وجازئ الترك من الافعال
ويجب الصوم على المريض
قال الكثير لشهود الشهر
لكن اجيب ان هذا حقا
والرازي قال احد الشريين
والامر يستعمل في الوجوب
وليس مندوب مكلفا به
الزام شيء فيه كلفة على
طلابه كما يقول القاضي
ثم المباح ليس جنس الواجب
وان شيء نسخ الوجوب

ليس بواجب على ذي الحال
ثم مسافر وذات الحيض
والوجوب للقضا بالقدر
عند انتفاء العذر ليس مطلقا
على مسافر عد الاثنين
حقيقة وجاز في المندوب
ثم المباح هكذا من باب
مكلف فذلك التكليف لا
وهو عن القول الاخير راضى
وغیر مامور به في الغالب
يبقى الجواز امره مطلوب

فصل في الامر بهم

من اشياء

امر بواحد مع الابهام
يوجب واحدا بلا تعيين

من جملة الاشياء بالتمام
كالامر في كفارة اليمين

وقيل بل يوجب كل الوارد	ويسقط الكل بفعل واحد
وقيل منها واحد معين	عند الاله امره مبين
وقيل ما يختاره المكلف	للفعل من ايّ وذا يختلف
فان بفعل كتبها استقصاها	فانه يثاب عن اعلاها
وان يكن لكتبا لا يفعل	فهو على الادني عقابا يسئل
وجاز تحريم واحد بلا	تعيينه كالامر فيما مشلا

فصل في فرض

الكفاية

فرض كفاية مهم يقصد	حصوله في جملة ويوجد
وزعم الاستاذ والجويني	تفضيله عن كل فرض عيني
وهو على البعض وفاقا للامام	خلاف قول الشيخ في هذا المقام
وبشروع الشخص فيه عينا	عليه في القول الاصح المعني
وسنة الكفاية المندوبة	كفرضها في كونها مطلوبة

فصل في وقت الاداء

جميع وقت الظهر بل ومثله	وقت اداء لجواز فعله
-------------------------	---------------------

ولا على مؤخر عزم يجب
 قليل بل وقت الاداء الاول
 وقيل ما به الاداء اتصلا
 وقع واجبا بشرط وهو ان
 ومن يكن مع ظن موت اخرا
 في الوقت فالجمهور قالوا بالادا
 ثم الذي مع ظنه السلامة
 ومات في الوقت ولم يستقص
 ولكن الخلاف فيه منتصب
 وقيل في اخر وقت يفعل
 والكرخي ان قدم ما قد فعلا
 يبقى مكلفا لآخر الزمن
 عصي فان عاش وفعله جري
 والقاضيان في القضاء شدا
 اخر واجبا وقد ادا
 ففي الصحيح انه لا يصي

فصل فيما لا يتم الواجب الا به فهو واجب

ما لا يتم واجب الا به
 لو لم يجب لجاز ترك الواجب
 وثالث الاقوال انه وجب
 قال الامام ان يكن شرعيا
 مثاله الوضوء للصلاة
 وترك محذور اذا تعذرا
 فواجب بالاصل في ايجابه
 وذا هو القول الذي للغالب
 كالنار للاحراق ان كان سبب
 وليس عاديا ولا عقليا
 وليس كالنصاب للزكاة
 الا بترك غيره مما جرى

فيه الجواز وجب الترك له كلاء ان قل ولاقي بوله
ومثله اشتباه منكوخته باجنبيه على فطنته
كذلك ان طلقها معينه او نسيت من بد حال بينه
فيحرم القربان للكل الى ان يظهر الحال الذي قد اجملا
فصل في مطلق الامر

لا يشمل المكروه امر مطلق خلاف قوم للشمول حقتوا
فلا تصح صلوات وقعت في كل اوقات لها قد كرهت
حتى على كراهة التنزيه على الصحيح عند ذي التاميه
وواحد ذو جهتين قد طالب مثل الصلاة في مكان قد غصب
قد قال جمهور الوري تصح وليس فيها للمصلي ربح
والقاضي والامام اسقطا الطلب ونفى صحة لديهما وجب
ولا تصح عند احمد ولا تسقط للفرض الذي قد فعلا
والخارج التائب من مغصوب آت بفعل واجب محبوب
ثم ابو هاشم الجبائي قد قال فيه بمحرام جائي
وساقط على جريح يقتله ان استمر او لكفء يفعله

ان لم يكن عليه يستمر ففيل بالتخير او يقر
قال امام الحرمين ما لى حكم وقد توقف الغزالي

فصل في جواز التكليف بالمحال

وجوزوا التكليف بالمحال للذات أو للغير لا المحال
كالجمع للضدين فى مكان وطيران كان من انسان
والشيخ ثم اهل الاعتزال وابن دقيق العيد والغزالي
قد منعوا ممتنعاً لغير ما تعلق العلم به قد علما
ومنع الامام فيه الطلاب لا منع صيغة لما قد طلبا
وحققوا الوقوع فى الممتنع للغير لا بالذات فى المتبع

فصل فى حصول الشرط الشرعى

حصول شرط شرعى كالإيمان ليس بشرط عند ذى الاتقان
فى صحة التكليف بالمشروط وفرضت فى كافر منوط
بكل فرع من فروع الشرع وحققوا وقوعه للسمع
وقال اهل الراى لا يكلف فى كفره أصلاً بشيء يعرف

وقال قوم بالنواهي كلنا
ثم الخلاف جاء في خطاب
وما من الوضع اليه يرجع
وفي الجنايات وفي الترتب
وغيرهم من بارتداد وصفا
تكليف المخصوص بالثواب
وليس في اتلاف مال يسمع
لأثر العقود مثل النسب

فصل لا تكليف الا بفعل

وليس تكليف لديهم واقعا
والا نهام مكلف في النهي
وقال قوم منهم الجبائي
وقيل قصد الترك فيه يشترط
بعد دخول وقته الزاما
واكثر الجمهور قالوا يستمر
في حال مباشر فعلا وقعا
وقيل ان الامر لا يوجهه
ظالموم قبلها على التلبس
الا بفعل كان امرا جامعاً
به وفعل الضد في النهي
مفسر ايضاً بالانتفاء
والامر للجمهور بالفعل ارتبط
وقبله عندهم اعلاما
تعلق الزامى ثم يشتر
ثم الغزالي قال فيه انقطعا
الا اذا باشره الموجه
بالكف عن فعل نهى الا نفس

مسئلة

يصح تكليف على المشهور	بـ — لم آمر مع المأمور
في الاظهر انتفاء شرط ما يقع	في وقته كما مر شخص قد وقع
يصوم يوم موته قد علما	من قبله لا آمر اولهما
ويوجد التكليف للنأمور	معلوما أثر أمره المذكور
وخالف الامام والمعتزله	في صحة التكليف في ذى المسأله
أما بشيء مع جهل من أمر	فالاتفاق في وجوده ظهر
واعلم بان الحكم بالامرين	نيط على الترتيب في هذين
فيحرم الجمع كأكل الميتة	مع المذكي لوجود القدرة
وقد يباح الجمع أويسن	ومثل ذا في بدل يظن

الركن الاول الكتاب

كتابنا لفظ منزل على	محمد خير نبي أرسلنا
لاجل اعجاز بأى سورة	وان تكن من سور قصيرة
مع تعبد ومنه البسملة	أول كل سورة مفصلة

غير براءة كما قد علما
والسبع قد تواترت اليثا
وليس منها المد بالزيادة
ولم تجز قراءة بالشذ
ثم الصحيح ما وراء العشرة
لجراؤه كخبر الآحاد
وفي بقاء مجمل الكتاب
اقوال الثالث ليس يبقى
وغيره أن الأدلة التي
تفيد مع تواتر يقينا

لا نقل آحاد كإيمانها
من النبي نعمة علينا
بتحقيق همزة مع الإمالة
وهو الذي أتى بنقل القذ
وقيل أيضا ما وراء السبعة
في الاحتجاج صح في الاسناد
غير مبين على الصواب
واختارهم الرازي قولا حقا
تدعى لإيهل الفن بالنقلية
أو غيره بنقله اليثا

باب المنطوق والمفهوم

مادل عنه اللفظ في محل
يكون نصا ان افاد معنى
وظاهر ان كان مرجوحا أفد
وجزء لفظ ان يكن دل على

نطق فمنطوق أتى في النقل
لا يحتمل غير أكزيد أغنى
نحو رأيت ذلك اليوم الاسد
جزء معنى فالركب اجعلا

دلالة اللفظ على معناه مطابقة والجزء سميناه
تضمنا واللازم التزام كقابل العلم له احترام
والصدق في المنطوق ان توقفا اوصحة له على الذي اختفى
فدى دلالة اقتضا وان لم يكن توقف لذين يعلم
ودل لفظه الذي أفاده على الذي ليس به اراده
فهى اشارة الى الأفرام نحو أحل ليلة الصيام
مفهومهم معنى عليه دلا لا في محل النطق لفظ اصلا
فحكمه ان وافق المنطوقا به فذا يدعونه التوفيقا
فحوى الخطاب ان يكن اولى وان كان مساويا فليحظه بين
للشافعى الاقوال فيه الفاتحة دلالة الدليل للموافقة
طريقها القياس وهو الاولى او المساوي وهو يدعى الاجلى
وقيل بل لفظية قد دعيت والامدى والغزالي فهمت
من السياق او من القرائن منسوبة الى المجاز البين
وقيل ان اللفظ عرفا نقلا لها على الوجه الاعم بدلا
وحكم منطوق به ان خالفه حكم لمفهوم فدى المخالفة

والشرط ان لا يترك المسكوت
وعدم الخروج للذكور
او لسؤال عنه او حادثة
او غيره مما يقتضى التخصيصا
ما يقتضى التخصيص بالذكر منع
ان قيس مسكوت على منطوق
يعنه المعروض باستماع
وذلك المفهوم للمخالفه
وعلة منها وظرف وعدد
وقد اتت من بعدهن انما
اعلاه لا عالم الا زيد

خوفا وغيره له ثبوت
لغالب كآية الحجوز
او جعل حكم الغنم السائمة
بالذكر والحكم اتي منصوصا
تحقق المفهوم والمنع امتنع
لعلة بهذه الطريق
وقيل لا يعم بالاجماع
يدعى بمفهوم الصفات السالفه
حال وشرط ثم غاية تزد
والفصل والمعمول ان تقدما
من بعده ترتيبها جديد

باب المفاهيم

كل المفاهيم بدون اللقب
وقيل بل شرعا وقيل معنى
وانكر الكل الامام الحنفى

تكون حجة بقول العرب
واحتج بالالقاب بمضى منا
وغيره اثبته فى الصحف

مفهوم غاية هو المنظوق وقيل مفهوم وذا التحقيق
يتلوه شرط ثم وصف يرد فطلق لصفة فالعدد
والآخر التقديم للعمول

وخالف ابن الحاجب الاصولي
وانما بالكسر قال الآمدى
وشيخنا الغزالي والشيرازي
قالوا تقييد الحصر بالمفهوم
وأما بالفتح فرغ ما كسر
ليست تقييد الحصر في الموارد
وأنكيتهم الإمام الرازي
وقيل نطقا عند ذي العلوم
من أجل ذا كانت تقييد ما حصر

فصل في حدوث الموضوعات اللفويه

من لطف رب الخلق بالعباد
وذلك موضوعات اهل اللغة
وهي من المثال والاشارة
وهي التي لها على المعاني
وعرفت تواترا بالنقل
أو نقل آحاد كوضع القراء
حدوث ما دل على المراد
تدل عن مدلولها في النية
أقيد في دلالة العبارة
دلالة باوضح البيان
كالارض والسما لمعنى أصلى
للحيض ثم وضعه للبرء

وعرفت . كذلك باستنباط
مادل عنه اللفظ أما معنى
أو مفرد مستعمل كالكلمة
أو مهمل كاحرف الهجاء
والوضع جعل اللفظ قد دل على
معنى بلا تناسب قد جعله

واللفظ موضوع لمعنى خارجي

وليس المذهبي وضعه بجنى
من نص أو من ظاهر البيان
متشابه يدعي بهذا الاسم
يمنع وضعه مع التباس
كما يقول مثبتوا الواسطة
فأحركة عند أولى الكلام
إن اللغات الكل توقيفيه
أو خلق الأصوات في الأجناد
في بعضهم فاجسوا لضربها

والمحكم المتضح المعاني
ما استأثر الله له بالعلم
وكل لفظ شاع بين الناس
معناه إلا لخواص الصفقة
ما يوجب التحريك للأجسام
والنص للجمهور بالسوية
علمها الإله للعباد
أو خلق العلم الضروري بها

وقيل ان وضعها من البشر
 وحصل العرفان بالاشارة
 او قدر ما يحتاج في التمرير
 وغيره محتمل بنفسه
 ووقع الخلاف بين الناس
 ويستوي المجاز والحقيقة
 وقيل بل تثبت لا المجاز
 من واحد او غير واحد ظهر
 منه لغيره وبالإشارة
 اليه للغير فذا التوقيف
 له وقيل انه بمكسه
 هل تثبت اللغات بالقياس
 في ذلك الثبوت بالطريقة
 وغير هذا القول قد أجازوا

فصل في اتحاد اللفظ والمعنى

وان تجد لفظا ومعنى اتحد
 فان يكن تصور المعنى منع
 وعكسه السكلي سميناه
 في سائر الافراد كالانسان
 مشكك ان كان في الافراد
 تعدد للفظ والمعنى
 تبين وان ترا المعنى اتحد
 أي كان كل واحد قد انفرد
 من اشتراك فهو جزئي وقع
 تواطؤ ان استوى معناه
 فقد تساوي المعنى في الاقران
 تفاوت المعنى بالاشتداد
 كالقرس المعروف والانسان
 بدون لفظ فترادف ورد

وعكسه في المعنيين ان أتى والعلم للفظ الذي قد وضعا
لا يشمل الغير كزيد وهو ان أولو حظ الوجود عند الوضع
فذا يسمى علما للجنس حقيقة فهو اشتراك ثبتا
لما له التعيين حقا وقعا في خارج كان فمخصص بين
نحو اسامة علم للسمع أو أطلق الوضع فأسم الجنس

باب الاشتقاق

وان تجد لفظا لا آخر يرد
لنسبة بينهما في المعنى لكنه لا بد من تغيير
وقد أتى المشتق كاسم الفاعل وباختصاص جاء كالقاروره
وذلك المشتق منه في المحل وكون مشتق عليه اطلاقا
لذلك المعنى والا وجبا من ثم كان الاسم في المشتق
ولو مجازا فاشتقاق قد ورد وكل حرف من حروف المبنى
بينهما تحقيقتي أو تقديرى مطردا كضارب وقاتل
تدعى به الزجاجه المشهوره بقاء معناه اشتراطا قد حصل
حقيقة ان كان أمكن البقاء آخر جزء منه ثم اصطحبا
حقيقة في الحال لا في النطق

وتقيل إن وصف وجودي طرا
للذات كالسواد والقياس
فلا يسمى الذات بالمشتق
وليس في المشتق مثل الاسود
يناقض الوصف الذي تقررا
بعد البياض والقعود التام
من اسمه اجماعا لأهل الحق
اشعار ذات بالخصوص مفرد

فصل هل المترادف والمشارك واقعان أولا

وفي الكلام وقع الترادف
وقد نفاه الرازي في الحدود
إفادة التبع للمتبع
كلا الرديفين مكان الآخر
إن لم يكن بلفظه تعبدا
وما أتى مشتركا هل وقعا
وفي الحديث ثم في القرآن
أو الوقوع واجب أو امتنع
إطلاقه على معانيه معا
بنظر الوضع لكل منهما
لكن قوم ما في الوقوع خالفوا
أيضا وفي الأسماء والمحدود
تقوية حقيقة الوقوع
وقوته محقق في الظاهر
وبعضهم إلى الخلاف أرشدا
فيه وقيل أنه ما سمعا
نفاه قوم من ذوى العرفان
وقيل ليس في النقيضين يقع
بجازا أو حقيقة قد سمعا
وظاهر عند الخلو فيهما

عن القرائن التي قد عرفت والقاضي قال ان هذا يحمل والبصري وانغزالي قال فيه ولا كثرون فيه قالوا جميعا ان ساع مبني على الجواز جاء الخلاف هل يصح فيهما

لواحد مثل التي قد عرفت لكن عليهما احتياطا يحمل بصفة القصد لما يعنيه وباعتبار معنيته سمعا وفي حقيقة وفي المجاز معا بلفظ الواحد قصدهما

باب الحقيقة والمجاز

لفظ اذا استعملته فيما وضع ووضعها من لغة قد اقتبس ووضع أهل العرف بالعرفيه واختير في الفرعية الوقوع واعلم بان الشرعي ما لم يستفد ويطلق الشرعي على المندوب أما المجاز وهو في الافراد مع قرينة بوضع ثاني

له ابتداء حقيقة سمع كاسد للحيوان المتعترس يدعي ووضع الشرع بالشرعية والنفي في دينية مسموع الا من الشرع الذي به ورد ثم على المباح والوجوب فلفظ استعمل في البراد ولا ارتباط بين ذي المعاني

من ذا وجوب سبق وضع قد علم
وهو اتفاق في المجاز قد لزم

أما وجوب سبق الاستعمال	فليس فيه واجبا بحال
وذا هو المختار قيل مطلقا	ثم الاصح وهو ما تحقعا
لما عدا المصدر كالرحمن	وهو من الرحمة والاحسان
وانما الى المجاز يعدل	لكونها على اللسان تثقل
أو لبشاعة أتت من أجابها	أو لبلاغة له أو جهلها
أو شهرة المجاز لا الحقيقة	أو غيرها كما ترى تحقيقة
وهو والنقل خلاف الاصل	من اشتراك أولى عند الكل
كلاهما أولى من الاضرار	ومنها التخصيص أولى جار
وقد يكون آتيا من جهة	علاقة بالشكل أو بالصفة
أو باعتبار ما يكون قطعا	أو كان ظنا لا احتمالا يدعى
والضد والزيادة المجاورة	علاقة التقصان فيه سائر
وسبب منها مع المسبب	والكل للبعض بهذا المذهب
ومتعلق لما تعلق —	وعكس ذا وما يفعل اطلاقا

على الذي بقوة كالمكر	لحجرة في دنها المشتهر
وليس في الاعلام من مجاز	منقولة أولا مع الجواز
ويعرف المجاز بالتبادر	لغيره منه بفهم ظاهر
لولا القرينة التي قد صُحبت	وصحة النفي التي قد ثبتت
وجمعته على خلاف جمع	حقيقة كالامر عند الجمع
وبالتزام القيد والتوقف	على المسمي الآخر المتصف

فصل في المعرب

معرب لفظ أتى غير علم

واستعملته العرب في معنى العجم

وليس في القرآن ذا وجود	وفاق رأي الشافعي السديد
وقيل كالمشكاة والقسطاس	واستبرق فيه على القياس
مستعمل الالفاظ في المعاني	حقيقة ثم المجاز الثاني
كاسد لحوان افترس	أولشجاع قد أتى على فرس
أو باعتبارين حقيقة أتى	ثم مجازا في اللسان أثبتا
وقبل الاستعمال منفيان	عن كل لفظ ذلك الامران

واللفظ محمول على عرف ورد
من شلوع أو أهل عرف اطرود
أولغة ففي خطاب الشرع
يحمل ما يأتي لمعنى شرعى
ثم على معنى لعرف عما
واللغوى بعده قد أمنا
وفي تعارض المجاز الراجح
مع حقيقة بضعف واضح
قال أبو حنيفة الحقيقة
أولي به لكونها العريضة
وغیره المجاز والمختار
اللفظ مجمل فلا يصار
للحمل الا بقرينة ترد
ومنها ترجع الذي قصد

فصل في الكناية

ولفظ استعمل في معناه
أريد منه لازم إياه
كناية مثل طويل للنجاد
ومثله أيضا كثير للرماد
أما إذا عبر بالملزوم
عن لازم فهو منجاز القوم
تجريضا للفظ الذي استعمل في

معناه بالتلويح للغير
مثاله جاء عن الخليل بن
فعله كبيرهم فهذا الجبل

باب الحروف

معنى الحروف الآتي في الاصول

يحتاجه	الفقيه	للدليل
وهي اذن وللجواب والجزا	دواما أوفى غالب قد يجوز	
وان شرط أولنفي وتزد	وأولشك أولابهم ورد	
وتأني للتخير والتقسيم	ومنطلق الجمع والتعميم	
وأى لتفسير وللثبأ	كقولهم أي رب في الدعاء	
وأى للشرط والاستفهام	كأيكم زادت في الاسلام	
لما على معنى الكمال يستدل	ووضلة الي ندا مافيه أن	
وتأني اذ للظرف والمفعول	ثم للاستقبال والتعليل	
ونادر كون اذا للماضي	مثاله أية الاتقضاض	
والباء للالصاق وهو ينقسم	الى حقيقي ومجازي قد علم	
واذ كر لها من المعاني التعدية	ولا ستعانة أتت مستوفية	
وسبب وبذل ظرفيه	وقسم وغاية بعضيه	
ثم بمعنى عن والمقابلة	أيضا والاستعلا صارت كافله	

للعطف والاضراب الانتقال الى

لفظة بل وتأتي للابطال

ويبدأ اسم وضعها في الاصل
وتم للتشريك معناه الملاءمة
وتأتي بمعنى غير أو من أجل
والخلف في الترتيب فانظر أصله

وحتى للغاية والتعليل
ورب للتكثير والتقليل

على تكون اسماء وحرف استعلاء
أما علا يعلم فتأتي فعلا

والفاء للعطف وللترتيب
بمعنييه ثم للتعقيب

وفي لظرفها والاستعلاء
وغيره كمن الى والباء

ثم لتعليل أني عليه
(لنكم فيما أفضتم فيه)

وكي لتعليل ومصدره
وكل للأفراد بالسوية

واللام للتعليل والصيرورة
ثم معانيها انت مشهورة

ولولا ان اسمية لها تلت
فلا متناع لوجود قد انت

وان أني من به — لها المضارع

فما سوي التحضيض انت سامع

وتأتي للتزييح قبل الماضيه
وقيل انها لنفي آتية

واستعملت لو حرف شرط في مضي

وقل في مستقبل ثم ارتضى

أو امتناع لامتناع وردت

مدلوها امتناع مايليه

ويثبت التالى بقسميه علي

مثاله لو لم يخف لم يصب

وذا هو الاولى من القياس

لو لم تكن ربيعة ما حلت

ولن انصب الفعل والدعاء

ومين الابتداء والتبيين

ومن شرط والاستفهام

وهل لتصديق مع الايجاب

واو لجمع مطلق الجمعيه

ثم لترتيب او المعيه

باب الامر

ولفظه حقيقة في القول

ثم مجاز ان اني في الفعل

وحده اقتضاء فعل غير كُفٍ عليه مدلول بغير لفظ كُفٍ
 وليس الاستعلاء فيه معتبر ومثله العلو والخلف انتشر
 وأمره المحدود باقتضاء فعل سوى إرادة الأشياء
 والقائلون بالكلام النفسى صار الخلاف بينهم فى ليس
 هل صيغة قد خصصت للأمر أولا وبعض قال لست أدرى
 وصيغة أفعَل لمعان وردت ست وعشرين لها قد حصرت
 وجوبها والندب فى الأفعال اباحة إرادة أمثال
 تهديد أوْشاد كذا انذار أفن وتاديب والاحتقار
 تسخير التعجيز والاكرام والمسن والتكوين والانعاس
 اهانة دعاء التسوية تفويض التمنى والمشورة
 والاعتبار الخبر الكذيب وقد أتى تمامها العجيب
 وهذه الصيغة فى الوجوب حقيقة وقيل فى المندوب
 والأمر أن من بعد حظر وردا فلا باحة أتى مستندا
 بعد الوجوب النهى للتحريم قال به الجمهور للتعليم

فصل

وافعل اتى لطلب الماهية ليس لتكرار ولا فوريه
ولكن المرة بالضرورة لا بد منها فيه للحقيقة
وقيل للمرة فعل الامر دل او هو للتكرار مطلقا حصل
وقيل للتكرار ان بصفة علق مثل اية الزانية
وقيل للفور أو العزم ورذ أو للتراخي ثم فورا استند
ومن بفعل واجب قد بادرا ممثل والبعض فيه مادري
والرازي والشيرازي قالا مسئلة

وعبد جبار من المعتزلة
الامر بالشئ الذي قد اقتا يستلزم القضاء فيما فوتنا
أو القضاء بجديد الامر قال به أكثر أهل الذكر
ونص في الحديث عن تمثيلها من نسي الصلاة فليصلها
وان أمرا بالنمط يشملنه يدخل في عمومه يكمله
وتدخل النيابة المأمورا لا لمانع اليه صيرا
وأمره النفساني بشئ عينا نهى عن الضد الوجودي عندنا

والقاضي قال آخراً يستلزمه
وأمره اللفظي ليس عيناً
ونهي النفس قيل أمر
والآمدى قال بهذا تفهمه
للهي قطعاً ثم لا تضمنينا
بالضد والخلاف مستقر

فصل في التعاقب وعدمه

أمران غير متعاقبين
أو عوqبا بغير ما تمائل
غير أن جزما بهما فيعمل
وطلب الكف عن الأفعال
ويقتضى دوام كف أبداً
ويرد الصيغة للتحريم
وقد يكون النهي عما عدداً
ونهي تحريم تراه مطلقاً
فيما عدا المعاملات قد ورد
وما نهى عنه لعين ما شرع
مثاله بيع الملاقح التي
بان تراخي أحد الأمرين
كضرب واعط درهما للفاضل
وذا اتفاق بينهم مستعمل
نهي بلاكف من الأقوال
مالم يكن برة تقيداً
ونحوه كاليأس عند القوم
جما وقد يكون عما أفرداً
فلفساد النهي شرعاً حقاً
وفيها أن لداخل قد استند
وعرض الفساد فيه قد سمع
تكون في البطون من أجنة

وما تُهى لوصفه كصوم
بصومه عن الضيافة التي
وبيع درهم بدرهمين
يفيد صحة بلا توقف
عيد فللاعراض في ذا اليوم
أعدها الله لتلك الأمة
لزيد عدد أحد المثلين
وقيل ان كان القبول قد نفي

باب العام

ولفظه يستغرق الصالح له
والصورة النادرة الحصول
ومثلهما ما لم تكن مقصودة
ثم الصحيح انه مجاز
وانه أى ذلك العموم من
وحده شمول أمر مفرد
وفي اصطلاح قيل للمعنى أعم
واللفظ عام ثم بعض عمما
مدلوله قضائية كليته
أبائنا أو سلبا كجاء عبيدي
من غير حصر للذي تناوله
فيه أتت صحيحة الدخول
وأدركت بما بها موجوده
وغير هذا القول قد أجازوا
عوارض الالفاظ لا المعنى بين
لما له حظ من التعدد
وخُصص بالتفضيل أنه أهم
في اللفظ والمعنى لكل منهما
لكل فرد حكمها في النية
لكنهم ما خالفوا تشديدي

فاكرمهم وولايتهم أبداً
وليس كلاً فيه للمجموع
ككل من في البلد الفخيمه
وليس حكمه على الماهيه
مثاله حقيقة الرجال
ودل بالدلالة القطعية
لكل فرد منه بالخصوص
عموم أشخاص أتى مستلزماً
من بعده حقاً عموم الآزمنه
فلا قضايا يكثرُونَ عدداً
حكم على الافراد لا الجميع
يحمل منها الصخرة العظيمة
من غير ان ننظر للفردية
خير من الذساء في الخصال
لاصل معنى ثم بالظنية
لاجل الاحتمال للتخصيص
عموم أحوال وأيضاً الزما
ومثاله جاء عموم الامكنه

فصل في صيغ العموم

كل وای والقی أيضاً وما
والجمع ان باللام أو أضافه
الم يكن عهد به تحققة
والفرد المحاتي مثل الجمع
ولكن الشيخ الفزالي قد نفى
مستی وأین والذي وحيثما
فبالعموم قد نرى اتصافه
وخالف الجبائي فيه مطلقا
والرازي قد خالف قول الجمع
ما كان فيه من عموم عرفا

ما لم يكن واحده بالتاء
 زاد الغزالي أو يكن تميزا
 وفي سياق النفي للعموم
 نصا اذا تبني على فتح وان
 ومثلا له بلفظ الماء
 بوحدة وهو لها قد أحزنا
 نكرة وضعا وللزوم
 لم تبين فالظاهر فيها مستكن

واللفظ مثل الفحوى عرفا قد يعم

أَوِ الْعُمُومِ بِطَرِيقِ الْعَقْلِ
هَذَا إِذَا لَمْ يُجْعَلِ اللَّامُ الَّتِي
مَفْهُومٌ خَلْفَ فِيهِ هَذَا الْحُكْمُ
وَعِنْدَنَا الْمَعْيَارُ لِلْعُمُومِ
وَالْجَمْعِ أَنْ نَكْرِفَ فِي الْإِثْبَاتِ
تَمَّ الْأَصْبَحُ فِي مَسْمَى الْجَمْعِ
وَأَنَّهُ لَوْ أَحَدٌ قَدْ يُصَدَّقُ
كَقَوْلِهِ لَعِيرْسُهُ الْمَزُورُ جَهْدُهُ
فِي حَالَةٍ قَدْ بَرَزَتْ لَوَاحِدٍ

كَرَّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ
كَأَكْرَمِ الْعَالَمِ أَهْلَ الْفَضْلِ
فِيهِ لَعَهْدٍ أَوْ عُمُومٍ مُبَيَّنٍّ
مِثَالُهُ (مَطْلُ الْغَنَى ظُلْمٌ)
صِحَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْعُلُومِ
لَيْسَ يَحْتَاجُ سَائِرَ الْحَالَاتِ
ثَلَاثَةً وَقَدْ أَتَى فِي السَّمْعِ
وَهُوَ مُجَازٌ عِنْدَهُمْ مُحَقَّقٌ
أَتَقْلِيلٍ لِلرِّجَالِ التَّبَرُّجُ جَهْدُهُ
مِنَ الرِّجَالِ الْبَالِغِينَ الرُّشْدُ

تعميمه ان لم يكن قد سُورَضا
 وقوله لا يستوون عما
 لا المقتضي والعطف ثم الفعل
 ونحو قد كان النبي في السفر
 ولا الذي بعملة قد علقا
 واعلم بان ترك الاستيفصال
 منزل منزلة العموم في
 مثاله أمسك عليك أربعاً
 وايضا الاصح ان قوله
 لا يشمل الامة لا اختصاص
 وقوله يا ايها الناس اشتمل
 ونحو هذا قد يعم العباد
 ثم الذين وقتهم وجودهم
 ثم خطاب واحد ما شدي

بآخر هو الاصح المرتضى
 واثبتوا لغيره ذا الحكم
 بدون كان مثبتا في النقل
 يجمع للصلاة لا وقت الحضر
 لفظا وتعميم القياس حقا
 وقت حكاية لشرح الحال
 هذا المقال عند كل منصف
 وقارن الباقيات أجمعاً
 يا ايها النبي بل ومثله
 صيغة بسيد الخواص
 على النبي وان اتى بلفظ قل
 والكافر الذي ادام الصدا
 يشملهم دون الذين بعدهم
 لغيره وقيل بالتعدي

خطاب قرآن بياهل الكتاب
لا تدخل الامة في هذا الخطاب
وداخل ضمن خطاب صدرا
مخاطب ان كان منه خبرا

باب التخصيص

تعريفه بقصر ما عم على بعض الافراد اتي مستكملا
وقابل التخصيص حكم ثبوتا للماله تعدد لفظا اتي
وجوزوا التخصيص حتى ينتهي

لواحد وهو اليه منتهي

ان لم يكن لفظ لهذا العام	جمعا كمن ومفرد باللام
وقيل مطلقا وشذ المنع	لواحد — منحتي يقل الجمع
وقيل بالمنع الى ان يبقى	منه سوى المحصور مستحقا
وبين عام خص فرق وجدا	وبين ما به الخصوص قصدا
ان الذي عمومه مراد	تناولا والحكم لا يراد
اتي لنا مثاله استئناسا	في قوله (ام يحسدون الناس)

هذا الذي يدعونه المخصوصا وما به قد قصدوا المخصوصا
 ليس عمومهم مرادا حكما ولا تناولا لما قد عما
 بل هو كلى له افرادا بحسب الاصل لها تعداد
 ولكن استعمل في جزئي اي واحد من ذلك الكلى
 من اجل ذا كان مجازا قطعا من حيث جزئيته قد ترعى
 فاول حقيقة في الباقي من بعد تخصيص بالاتفاق
 من شيخنا والفقهاء قد ذكر حقيقة ان كان غير منحصر
 وقال قوم ان هذا قد قبل ان كان قد خص بما لا يستقل
 او باعتبار انه تناولا بعضا فذا حقيقة تناولا
 ثم مجاز عند الاقتصار عليه وقت قصد الاعتبار
 وقيل ان خص بغير لفظ كالعقل في انظار اهل الحظ
 وذلك المخصوص قال : الاكثر

به احتجاج ليس فيه منكر او خص بالمتصل المبين
 وقيل ان خص بذا المعين عنه فذا احتجاجه معلوم
 او ان يكن قد انبا العموم

وفي اقل الجمع ايضا حجة
وبعضهم قال بنفى الحجة
وحجة يكون في حياة
نينا وبعد في الوفاة
بشرط ان يكون قبل البحث
عن المخصص المزيل الفث

فصل في المخصص

ولفظه المفيد للتخصيص
قسمان بالتحقيق والتنصيص
خاويل يدعو به بالتصل
وهو الذي بنفسه لا يستقل
فما على الاستثنا منها دلا
فذاك اخراج اتي بالا
او نحوها مثل خلا ثم عدا
وذو الكلام فيه قد توحد
وعادة وجوب الاتصال
فلا يضر الفصل بالسعال
والثان ما يدعى لديهم منقطع
فدوا اشتراكا وتواطؤ سمع
فعشرة الاثلاثة ورد
لكنها بجملة الكل تعد
فأخرجت ثلاثة من عشره
والباقي صار سبعة مشتهره
ولا يجوز ان اتي الاستثنا
مستغرقا بلفظه المستثنى
وقيل لا يستثنى عدا من عدد
كعشرة من مائة وقد ورد

وكل افراد له ان عطفت فهي للاول جمعا ثبتت
وان اتى الاستثناء من بعد الجمل بشرط عطف الجميعها حصل
فعائد للكل ثم ان عطف بالواو فالكل به ايضا وصف
ووارد من بعد مفردات اولي بعود الكل في الحالات

اما القِران بين جملتين

فليس يقتضى استواء الحكمين

والشرط وهو نفسه ما يلزم من تقيده عند الجميع العدم
وليس من وجوده ما قد لزم ولا عدم لذاته وينقسم
للشرعي مثل الطهر للصلاة وبعده العقلي كالحياة
للعلم والعادة كنصب السلم الى صعود السطح عند المكرم
واللغوى مثاله جاء هنا اكرم بنى تميم ان جاءوا لنا
وهو كالاستثناء ان كان اتصل

واولى بالعود الى كل الجمل

وهكذا الصفات ايضا خصصت

وهي كالاستثناء ولو تقدمت

ورابع المخصصات الغاية وقد اتى مثالها في الآيه
وبدل البعض من الكل انفراد بذكره ابن حاجب لما ورد

فصل في التسم الثاني من انتخبيص

بالحسن تخصيص كريح ارسلت

لتقوم عاد ككل شيء دمرت
فاننا بالحسن ندرك السما ليس لها التدمير اصلا قد سما

وايضا التخصيص بالعقل وجد

كخالق لكل شيء منفرد
فالعقل بالتخصيص قد احالا
واخصصوا الكتاب بالكتاب
وبالكتاب سنة تخصصت
وخبر الواحد في المشهور
او ان يقطع كعقل خصا
وخصص الكتاب بالقياس
وخالف الرازي والجبائي
ايجاه لنفسه تعالى
وهكذا السنة في ذا الباب
ثم الكتاب بالتي تواترت
يخصص الكتاب للجهور
وعكس هذا بالصواب نصا
ومثله السنة عند الناس
والشان قد قيد بالخفاء

وبعضهم ان لم يمكن أصل القياس

مخصصا من العموم لالتباس

والكرخي قال المنع فيه قد قبل

مثال هذا آية الزانية

وجاز بالفحوى وبالدليل

وهكذا بالفعل والتقرير

كقوله الوصال في الصيام

ثم رايناه له قد فعلا

وعطف ماعم على الاخص لا

مثاله لا يقتل الذي

ولا الذي شرف بالاسلام

وان لبعض الضمير رجعا

ومذهب الراوى على خلافه

ليس مخصصا لما عم كمن

وبعض أفراد له ان ذكرت

ان لم يخص عنده بمنفصل

قد خصصت بآية الآية

في أرجح الاقوال لا بالقيـل

من النبي المصطفى البشير

محرم على ذوى الاسلام

او كان قد اقر شخصا قد وصالا

يحصل التخصيص للذي تلا

بكافر ووصفه حربى

بكافر فى جملة الاحكام

فليس تخصيص به قد سما

ولو صحايبا على او صافه

بدل دينه فقتله حسن

بحكمه فماله قد خصصت

وعادة بترك بعض ما أمر
والشرط ان أقرها النبي
وليس مقصورا على المعتاد
بل تطرح العادة في الحائين
ومثله قول أبي هريرة
نهى النبي عن بيع الغرر
به يكون العم فيهما قد قُصِر
أوبان اجماع بها مَرَضِي
ولا الذي سواه باطراد
ويجعل العموم في القسمين
رواية لمسلم شهيرة
فعم كل غرر للضرر

فصل

ويتبع الجواب للسؤال ان لم يكن بوصف الاستقلال
في حالة العموم والخصوص

مثل حديث الترمذي المنصوص
بحيث لا يفيد الا مقترن به كما قال النبي (فلا إذن)
والمستقل جائز الثبوت ان أمكنت معرفة المسكوت
ثم المساوى في العموم للسؤال

وفي الخصوص واضح في ذا المقال
ووارد على خصوص السبب معتبر عمومه للاغاب

فان تكن قرينة التعميم والصورة التي لها قد وردا فلا تُخص منه بإجتهاد منها قريب جاء في القرآن لنسبة وخص كالبيان ثم الذي عم أتى في الآيه واعلم بان الخاص ان تاخرا فان ترى التاريخ فيما جهل او كان كل واحد قد عما فيجب الترجيح للتعادل

فاولي باعتباره المعلوم قطعية الدخول فيه أبدا أو أنها ظنية الإيجاد خاص تلاه العم في المكان لنت خير صفوة الرحمن من الامانات لدى الدرايه عن عمل بالعم فالنسخ جرى فالوقف عن اعمال واحد قبل من جهة وخص منها حتما بينها من خارج الدلائل

فصل في المطلق والمقيد

ثم الذي دل على الحقيقة بلا شمول وبلا تعيين مقيد ما عن شيوع خرجا اقسام تقيد مع الاطلاق بنفسه لخصص كثيرة فمطلق يأتي مع التبين لاى وجه في الوجوه اندرجا اربعة في الفن باتفاق

فالمتفق في السبب	والحكم والثاني بعكس المذهب
وان يكن كلاهما منفيًا	وممثل هذا كونه منفيًا
فثبت حجية المفهوم	يقيد المطلق بالمعلوم
وسبب اذا اتى مختلفا	والحكم فيه قد اتى مؤتلفا
كالقتل والظهار حيث قيدت	كفارة القتل بما قد آمنت
فقل لا حمل وقال الشافعي	في الحمل لا بدله من جامع
وان تري الموجب فيهما اتحد	واختلق الحكم خلف قدورد

باب الظاهر والمؤول

ومبعت الظاهر والمؤول	نبدأ في بيانه بالاول
فظاهر ما دل للمعاني	دلالة واضحة الرجحان
فالراجح استعمال لفظ الاسد	في ذي افتراس مهلك للجسد
ثم ان استعمال في الشجاع	

فذا هو المرجوح في الاوضاع

اما الذي يعرف بالمؤول	فحمل ظاهر على المحتمل
وحمله عليه للدليل	ان كان فالصحيح في التاويل

او ما يظن الدليل مقترب فاسد اولا لشيء فلعبه
 فاولوا بالعزم في النيات نحو (اذا قمتم الى الصلاة)
 ثم البعيد حمل امسك اربعا على ابتديء نكاحهن مسرعا
 وحملهم ستين منسكينا على ستين مدا قداتي مؤولا
 وهكذا الزكاة للجنين ذكاة امه على اليقين
 فاولوا الحديث بالتشبيه في الذبح والحياة شرط فيه
 وحملهم لآية الزكاة على بيان مصرف الصلاة

ومثل ذا حديث ملك ذي رحم

على الاصول والفروع جمعهم وسارقا يسرق بيضة على
 بيض الحديد للذي قد قاتلا ثم بلالا يشفع الاذانا
 بجعله شفعا لما قد كانا

باب المجمل

ومجمل لم تتضح للعقل دلالة من قول او من فعل
 فليس اجمال على الاصح في القطع والتحریم ثم المسح
 وغيرها لشدة الوضوح في دلالة الكل على المعنى الوفي

وَأَمَّا الْأَجْمَالُ فِيمَا كَانَا	كَالْقُرْءِ وَالنُّورِ وَجِسْمُ بَانَا
وَبَيْنَ مَفْعُولٍ وَبَيْنَ فَاعِلٍ	تَرَدُّدِ الْمُخْتَارِ عِنْدَ الْعَاقِلِ
وَايَةُ الْعَقْدَةِ ثُمَّ الْمَائِدَةُ	وَالرَّاسِخِينَ مَجْمَلٌ فِي الْفَائِدَةِ
وَقَوْلُهُمْ زَيْدٌ طَيِّبٌ مَاهِرٌ	لِجَهْلِ مَا الْوَصْفُ إِلَيْهِ صَائِرٌ
وَصَحَّ فِي السَّنَةِ وَالْكِتَابِ	وَقَوْعِ مَجْمَلٍ عَلَى الصَّوَابِ
وَأَنْ تَعْذَرَ الْمُسَمَّى الشَّرْعِيَّ	فَالرَّدُ لِلْمِجَازِ أَمْرٌ مَرْعِيٌّ
وَمَا لِمَعْنَى تَارَةً يُسْتَعْمَلُ	وَاثْنَيْنِ أُخْرَى دُونَهُ فَيُجْمَلُ

باب البيان

إِخْرَاجُ مَا فِي حَيْزِ الْأَشْكَالِ	لِحَيْزِ التَّجَلَّى بِالْأَقْوَالِ
هُوَ الَّذِي يَعْرِفُ بِالْبَيَانِ	عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ فِي الزَّمَانِ
وَقَدْ يَكُونُ آتِيًا بِالْقَوْلِ	كَمَا يَكُونُ آتِيًا بِالْفِعْلِ
وَمَارَوْى الْأَحَادُ كَالْإِيمَانِ	بَيْنَ الْمَوْجُودِ فِي الْقُرْآنِ
وَمَالَهُ تَقْدِيمٌ وَأَنْ جَهْلٌ	عَيْنًا أَفْذَا الْبَيَانِ حَقًّا قَدْ قَبِلَ
وَالثَّانِ تَوْكِيدُ آتِيٍ لِّلْسَابِقِ	وَأَنْ يَكُنْ أَقْلٌ مِنْ ذَا الْآلِاحِقِ
هَذَا وَأَنْ لَمْ يَكُنْ اتِّفَاقٌ	بَيْنَ الْبَيَانَيْنِ لَهُ اسْتِحْقَاقٌ

مثاله لو طاف بعد آية حج طوافين لتلك الغاية
 لكنه بواحد قد أمرا كان البيان قوله الاعتبار
 تأخيرهُ من وقت فعل لا يقع

وَجَازَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَقَدْ وَقَعَ
 وجائز أيضا عن الخطاب
 لو قَتَلَ فَعَلَ عِنْدَ أَهْلِ الْبَابِ
 وثالث الاقوال فيه يمتنع
 تأخيرهُ في غير مجمل سمع
 ورابع يمتنع الاجمالي
 فيما له الظاهر في المقال
 وجاز ان يؤخر الرسول
 تبليغ ما جاء به التنزيل
 لو قَتَلَ حَاجَةً دَعَتْ إِلَيْهِ
 لنفي محذور أتي عليه
 وقيل لا لقوله للمصطفى
 يَأْتِيهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ وَكَفَى
 وجاز ان لا يعلم الموجد
 بذات ما التخصيص قد يفيد
 ولا بوصف انه مُنْخَصَصُ
 مع ان علمه به لا ينقص
 وبعض أصحاب النسي الطاهرين

لم يسمع التخصيص الا بعد حين
 ومثلوا للبعض بالزهراء
 حيث أتت لآية النساء

وطلبت ميراثها مما ترك . والدها من كل مال قد ملك
فاحتج صديق النبي عليها بما رواه الناس عن أبيها
وقد روى البخاري أن عمرًا لم يأخذ الجزية ممن كفر
حتى أتى له ابن عوف وذكر أخذ النبي من مجوسي هجر

باب النسخ

والنسخ ابطال دليل شرعي . بمُتَرَاخِ عنه عند الجمع
فلا يكون النسخ في الاخبار ولا لا أحكام صفات الباري
بل جاء في أحكامه الشرعية وهي التي تعرف بالقرع
أنواعه ثلاثة والاول نسخ الحكم لا التلاوة
والثاني نسخ الحكم لا التلاوة . فليس بالعقل ولا الاجماع
وجاز نسخ الفعل في الصحيح قبل التمكن الذي بالذبح
وقيل بالآحاد نسخُه امتنع وجاز بالسنة للقرآن
وقيل لا . والحق ان النسخ فيه لم يقع

ألا بسنة به تواترت . كما به النصوص حقا أعلنت .
وان أتى نسخ له لا جملها . فمهما القرآن عاضد لها
أو جاء بالقرآن نسخ السنة . فهي التي تأتي تُقَوِّى مَتْنَهُ
وجاز نسخ النص بالقياس . ان كان ظاهر الكل الناس
وجاز نسخ الفحوى دون أصله . وعكسه مصرح بنقله
وقد أجازوا النسخ الإنشاء . ولو بلفظ جاء للقضاء
أو كان بالتأييد قد تقيدا . وغيره كامر صوموا أبدا
وجائز يبدل قد ثَمَلًا . ثم بدون بدل قد حصل
ولم ينفع وقيل بل قد قيل . نحو (إذا ناجيتم الرسول)

فصل

وعند كل المسلمين قد وقع نسخ وعند غيرهم قد امتنع .
ونسخ حكم الأصل لا يبقى معه .

حكم الفرع قد أتى وتابمه .

واختيران كل حكم شرعى . يقبل نسخا قد أتى في السمع .
وهنوعوا نسخ وجوب المعرفة . لحسنها الذاتي به المتصيفة .

وقبل تبليغ النى الامنة لا يثبت الناسخ فاعلم حكمه
أما زيادة على النص فلا تكون نسخا للذى تأصلا
ثم طريق العلم بالتأخر اجماعا او قول النبي الاطهر

— الركن الثانى —

كتاب السنة

وسنة ما عن نبي نطقا
والانبياء عليهم السلام
فليست الذنوب عنهم تصدر
ولا يقرُّ أحدًا محمد
سكوته ولو بلا استبشار
لعصمة لا يفعل المحرما
وما يكن من فعله جبلى
أو كان للبيان أو مخصصا
بوميز الوجوب بالأماره
قولا وتقريراً وما قد فعلا
لجمعهم يثبت الاعتصام
ولو صغيرة وذات الحرر
بباطل فى كل أمر يوجد
بدل للجواز لا الإنكار
أيضا ولا المكروه فيما عدا
كالشرب والقمود ثم إلا كل
به فواضح أنى منصوصا
عن غيره فى هذه العبارة

مثل الصلاة بالإذان مُيزَت

لأنها حقا به تخصصت

وقد أتى الكلام في الاخبار محررا بأحسن اقتصار

ففيه ما رُكب وهو مهمل كما أتى في الفن أو مستعمل

ثم الكلام وهو ما من الكلام

تضمن الاسناد فيه قد علم

والشرط كونه أتى مفيدا لذاته وكونه مقصودا

وانما تكلم الاصولي فيما أتى مخصصا بالقول

فان أفاد الطلب الاقسام فطلب الماهية استفهام

هذا والا فالذي لا يمتثل صدقا فتنيه وانشاء قبل

وما أتى محتملا للصدق وكذب نخبر ذو نطق

والانشاء ما المدلول بالتمام يحصل في الخارج بالكلام

وتخبر ما يحصل المدلول في خارج بالغير ذا المصول

وماله عن صدق أو عن كذب اصلا خروج في جميع الرتب

وبعضهم قد قال بالوايسطة لكثرة المذاهب الثابتة

ثم الذي دل عليه الخبرُ حكمٌ بنسبةٍ بها يشتهرُ
وموردُ الصدق وموردُ الكذبِ

في الخبرِ النسبةُ لا غيرُ يجب

باب الخبر

وكل ما اوهم باطلا ولم يقبل لتأويل فكذب وعم
وسبب الوضع من النسيان او افترا او غلط اللسان
وابيض ما الى النبي نُسباً وما بصدقه حقيقة قطعاً
اما الذي عن النبي نُقِلَ ان ناقلوه اخبروا عن العيان
بكونهم جمعا كثيرا يمتنع وحكمه ان يوجب الضرورى
وهو الذي حده تواتر وصل

من بعد قرن قد مضى من الاول

وحكمه ايجاب علم تطمئن نفس به ثم اليه تركن

وخبر الآحاد مناقدا غائرا مشهور منقول وماتوا نرا
والحكم فيه ان يفيد الغلبة لذلك الظن الذي قد صحبه
ومخير بحضرة القوم ولم يكذبوه صادق فيما نظم
وواجب بقول واحد عمل

في الفتوى والشهادة اجماعا وضل
وهكذا في كل امر ديني يعمل بالواحد في اليقين
والاصل ان كذب فرعه فلا يسقط مرويا له قد قبل
اوشك والفرع به قد جزما فبالقبول امره قد عسلا
وقبلت زيادة من عدل ومجلس لم يتعد في النقل
ولو رواها مرة ثم ترك

اجزى فدأب راويين قد سلك
أو غيرت أعراب باقي الخبر

تعارضنا في وصفه المشتهر

باب الكلام على شروط الراوى

شرائط الراوى بلا تحاله العقل والإسلام والعذالة

وَعُرِفَتْ بِهَيْئَةٍ رَاسِخَةٍ فِي النَّفْسِ عَنْ كِبَائِرِ مَآذِيهَا
أَيْضًا وَعَنْ صِغَائِرِ الْخَبِيئَةِ مِثَالُ هَذَا سُرْقَةٍ لِلْقَمَةِ
ثُمَّ عَنْ الرِّذَالِ الْجَائِزَةِ كَالْبَوْلِ فِي الطَّرِيقِ لِلْجَائِزَةِ

وَالْأَكْلُ فِي السُّوقِ لِغَيْرِ سُوقِي

مُسْقِطَةٌ لَهَا عَلَى التَّحْقِيقِ
كَبِيرَةٌ كُلُّ جَرِيْمَةٍ أَتَتْ
كَالْقَتْلِ وَالزَّانَا وَشَرْبِ الْخَمْرِ
وَالسَّرْقَةِ وَالْغَضَبِ وَالنَّمِيمَةِ
يَمِينُهُ الْغَمُوسُ فِي الْآثَامِ
عَقُوقُ الدِّينِ وَالْفِرَارُ
مَالُ الْيَتَامَى أَكْلُهُ لَا يَنْبَغِي
جِصْلَاتُهُ عَنْ وَقْتِهَا تَقْدِمَتْ
وَكُذِبَ عَلَى رَسُولِ الْحَقِّ
وَسَبَّ أَصْحَابِ النَّبِيِّ مِنْهَا
وَالرِّشْوَةُ الْكِتْمَانُ لِلشَّهَادَةِ

ثُمَّ بِقِلَّةِ أَكْثَرَاتِ أَعْلَمَتْ
وَبَعْدَهَا اللَّوَاطِفُ عَنْ يَزْوَى
شَهَادَةُ الزُّورِ هِيَ الذَّمِيمَةُ
وَبَعْدَهَا قَطِيعَةُ الْأَرْحَامِ
مَنْ عَلَيْهِ زَحْفُ الْكُفَرِ
خِيَانَةٌ فِي الْكَيْلِ أَوْ فِي الْوِزْنِ
أَوَانُهَا بَغِيرُ عَذْرِ أُخْرَتْ
وَضَرْبُ مُسْلِمٍ بَغِيرُ حَقِّ
وَقَدْ نَهَا نَا الشَّرْعُ أَيْضًا عَنْهَا
دِيَاثَةُ وَبَعْدَهَا الْقِيَادَةُ

سعاية^١ والمنع^٢ للزكاة
وأمن مكر الله والظهار
في الصوم والغلول في الغنيمه
والسحر والرباء والادمان
والرابع الضبط وقد تضمننا
سماعه والثاني حفظ اللفظ
لحين ان يؤدي الروايه
ثم الصحابي مؤمن قد اجتمع
ومدعى صحبته قد قبلا
وكل اصحاب النبي عدول

والياس من رحمة ذي الهبات
واكل خنزير كذا الافطار
قطع الطريق بثست الجريمه
على صغيرة بها يهـان
اربعة من الشروط تعنى
ثم ثباته على ذا الحفظ
وفهم معنى اللفظ والدرايه
مع النبي وهو له قد اتبع
ان كان عدلا عاصر المكمل
واكثر الناس بها يقول

باب انقطاع الحديث

وما أتى منقطعا نوعان
باطنه اما الذي في الاول
وهو الذي قد سقط الصحابي
وما يسمى عندهم منقطعا

ظاهر الانقطاع ثم الثاني
فهو يسمى عندهم بالمرسل
من الرواة عند اهل الباب
غير الصحابي به ما سمي

او ترك الاثنان فهو المعضل
فمرسل الصحابي بالاجماع
ومرسل القرنين ايضا يقبل
وذوا انقطاع باطنا لفقد
وجاز للمعارف نقله بما
يفيد معناه الذي قد علموا
ويشمل الاقسام هذا المرسل
يقبل للحمل على السماع
دليله ان الثقة ارسلوا
راويه شرطا من شروط العدد

فصل في الاحتجاج بقول الصحابي

قول الصحابي قال صلى الله
وعن كذا سمعته قد امرا
ايضا فكان الناس يفعلونا
في عهده هذا ويؤقتونا
عليه حجة لما رواه
ثم من السنة هذا ظهرا

باب انواع الخبر

وخبر اربعة انواعه
نخبر من رسل للحق
وبعد ما كان معلوم الكذب
وما اتى محتملا للصدق
فحكمه توقف فيه وما
معلوم صدق يجب اتباعه
وحكمه اعتقادنا للصدق
وحكمه اعتقاد بطلان يجب
وغيره كالقول من ذى الفسق
ترجح الصدق له قد علموا

نحبر العدل الذي قد جمعت شرائط الراوى به وثبتت
وحكم هذا عمل به بلا لزوم الاعتقاد عند العقلا

الركن الثالث الإجماع

من جملة الأدلة الشرعية إجماع إمامة محمدية
وهو اتفاق من أولى اجتهاد بعد وفاة افضل العباد
ومنه قول يسمى القول ومنه فعل يسمى الفعل
فما اختصاه بالمسلمين فلا اعتبار باتفاق الكافرين
وفي حياة المصطفى لا ينقد لا من صحابي ولا من مجتهد

باب شروط الإجماع

ثلاثة شرائط الإجماع وهي اجتهاد عدم ابتداء
وعدم الفسق ولا تشترط

في اهل الصحبة حيث ارتبطوا
وليس شرطاً كونهم من اهل مدينته الرسول ثم النسل
وقيل الانقراض في السكوني

شرط له حفظ من الثبوت

وقد أتى الاجماع عن قياس وفيه قد خالف بعض الناس
وخرقه عند الجميع حرما كما من القران نصا علما

باب مراتب الاجماع

مراتب الاجماع خذاقواها اجماع اصحاب النبي اعلاها
وبعده ما نص فيه البعض وسائر الباقيين عنه غضوا
ثم على حكم لهم لم يعلم فيه خلاف عند من تقدم
ورابع اجماعهم على ما فيه خلاف سابق دواما
وجاحد المعلوم من ذالدين ضرورة يكثر في اليقين
مثل وجوب الصوم والصلاة

وحرمة الزنا على الزناة ومثله من جحد المشهورا
وحجة بقول رب العالمين (ويتبع غير سبيل المؤمنين)

الركن الرابع كتاب القياس

والفرع ان ساوى لذات الاصل
في علة الحكم بنص العقل

فذا هو المدعوى بالقياس يعرف عند هؤلاء الناس
مثاله تحريم بيع الارز بالارز مع تفاضل في الحرز
فانه قيس ببيع الحنطة تفاضلا في حالة المثلية
فالاصل وهو حنطة والفرع الارز ثم البيع حكما يدعوا
وعلة وهي اتحاد الجنس والقدر في الفرع بدون لبس
وحجة لعمل الصحابة مع سكوت الباقي ذي النجابه
وليس في امورنا العاديه يكون حجة ولا الخلقيه
وفي الحدود ثم كفارات ورخص ايضا وتقديرات
قام بمنعه الامام الاعظم لان معناها لنا لا يعلم

باب اركان القياس وشروطه

اركانه اصل وحكم الاصل والفرع والعلة عند الكل
وشروط حكم الاصل كونه ثبت

بلاقياس بل نصوص اعلنت

وكون هذا الحكم ما تبعيدا بالقطع فيه كعقائد الهدى
وغير فرع لقياس آخر ان لم تكن فائدة في الظاهر

لوسط وعدم العدول عن طريقة القياس بالحكم الحسن
 مثاله ما جاء في شهادة خزيمة الممدود في الصحابة
 ان النبي قد اعرابي دراهم المرتجز الجواب
 فقال من يشهد له خزيمة . فحسبه شهادة قوية
 وكون حكم الفرع لا يشمله دليل حكم الاصل بل يعزله
 وكون حكم الاصل فيه اتقنا خصمان في القول الذي تحققا
 فان يكن لعلتين مختلفا فهو مركب باصل عرفا
 او ان يكن لعلة قد منعا خصم وجودها باصل سمعا
 فذا هو المعروف بالمركب

وصفا لوصف الحكم بالتركيب
 والشرط في الفرع وجود العلة

بلا زيادة انت في الجملة

او معها فان تكن قطعيه فهو قياس القطع بالعليه
 او ان تكن ظنية فلا دون وهو الذي بالظن قد يعنون

ولا يقوم قاطع النض على خلاف فرع حكم ما أصلا
وان يساوي أصله فيما قصد

من عين او جنس وحكم قد جد
ولا يكون حكم فرع قدما على الذي لأصله تحتما
وخبر الواحد عند الاكثر ليس على خلافه في الاشهر
وعلة معرف للحكم او باعث عليه في ذا العلم
وهي التي للحكم قد تدفعه او تفعل الامرين او ترفعه
وتقل حكم الاصل للفرع اشهر

نتيجة القياس فيما قد ظهر
وجاز تعليل بما لا يطلع
وعلموا : للحكم علتين
وشرط الحاق بها أن تشتمل
وكونها للحكمة قد ضبطت
ولم يكن ثبوتها تاخرا
ولم تعد للأصل بالإبطال
فيه على حكمته وقد وقع
وعكس هذا جاء في الحكمين
لحكمة باعثة من يمثل
ولم تكن معلومة قد وردت
عن حكم اصل للقياس قررا
لانه المنشاء للأعلال

ايضا ولا تخالف الاجماع والنص مما جاءنا سماعا
ولم تكن تضمنت زياده عليه ان قد نافقت الزياده

باب المسالك

مسالك العلة في الاصول كثيرة واضحة النقول
فالنص ما دل على التعليل بوصفه الصريح في الدليل
بحيث لا يقصد غير العلة مثاله كي لا يكون دونه
وقد يكون ظاهرا كاللام والباء في التعايل للكلام
وبعده الايما كاعتق رقبه في قوله لمن اني مستجوبه
وتعرف العلة بالاجماع ايضا كما قد جاء في السماع
والسير حصر سائر الاوصاف

في الاصل مع بطلان غير الوافي
بعلة ويكفي قول المستدل بحث حتى لم اجد غيرا يعمل
وبعد هذا مسلك المناسبه للحكم واعلم انها مصاحبه
اخراجها التخريج للمناط فاعلمه كي يسهل في التعاطي
وشبهه ودوران الحكم والشام من الطرد اني في النظم

والتاسع التنقيح المناط تحقيقه قد تم باحتياط

باب القواعد

قواعد الدليل عند الجملة انت اليه من جهات العلة

مخول تخلف للحكم عن علة كان لها في الوهم

وبعده المدعو لهم بالكسر تخلف العكس كذلك يجري

وعدم التأثير في الوصف وفي اصل وحكم ثم فرع يقتضي

والقلب منها وله قسمان والقول بالواجب في القران

والفرق بين الاصل والفرع بعد

منها وقدح في تناسب ورد

عد فساد الوضع منها سارى وبعده فساد الاعتبار

ومنع عليّة وصف وردا ثم اختلاف ضابط قد وجدا

في الاصل والفرع كنفى الثقة بالجامع المدعو بتلك الصفة

وقد اتى آخرها التقسيم كما به صرحت المعلوم

فصل

ثم القياس من امور الدين ومن اصول الفقه في اليقين

فرض كفاية وقد تعينا على الذي للاجتهاد يثبت
ومنه ما يدعو به اجليا ومنه ما يدعو به خفيا
فالذي وهو الذي قد قطعا فيه بنى فارقا وقد رتبنا
والثاني ما كان احتمال الفارق فيه قويا عند كل واثق

باب الاستدلال

ما ليس نضا تم لا الجماعا ولا قياسا نجانا سماعا
يدعى بالاستدلال فيما تقلا وقبه الافتراضى حقاز خلا
وهكذا القياس الاستثنائى ثم انتفاء الحكم لانتفاء
مدركه كقولنا للخصم في وقت ابطال النص الحكم
الحكم يستدعى اذن دلالة والتبر لا دليل عنه قبالا

باب المعارضة والترجيح

والحجتان انهما تقابلا على السواء او هما تعادلا
مع اتحاد في المحل والزمن بنسبة لراينا لا ما بطن
فذا هو المعروف بالمعارضة بين الدليل والذي قد عارضه

وتأتي في السنة والكتاب	وعرفوا الترجيح في ذا الباب.
بأنه . تقرية لواحد	من الدالين كما في الوارد.
وعمل برأى قد وجبا	لأنه الأقوى الذي قد طلبا
ورجحوا بكثرة الأدلة	وكثرة الرواة من ذي الأمة.
وبعد ما أيضا علو السند	بين النبي والراوى للمجهد
وفقه هذا الراوى ثم لفته	ونحوه وضبطه وفطنته.
وورع وشهرة العدالة	وعلم ابتداعه في الحالة.
وحفظ مروى وذكر السبب	تمويله للحفظ دون الكتب
سماعه من غير ما حجاب	وكونه من أكثر الأصحاب
وكونه حرا وكونه ذكر	بهذه مقدم راوى الخبر
وكونه مؤخر الإسلام	وحمله من بعد الاحتلام.

باب الاجتهاد

بذل الفقيه الوسع في تحصيل	ظن بحكم شرعى بالتعليل.
هو الذى يدعى بالاجتهاد	والشرط في المجتهد المراد.

بلوغه والعقل ثم الملكة فقيهه نفس كل قصد ملكة
توسط في النحو والاصول ولغة وسائر المنقول
والعلم بالسنة والكتاب

شرط كذا الاجماع للاصحاب

وعلمه بسيرة الرواة والنسخ والمنسوخ في الايات
وكونه من جملة العدول وعالمًا بقواعد الاصول
وهذه لدى اجتهاد مطلق كالشافعي ومالك المحقق
ودونه مجتهد في المذهب ومن له في الفتيا قول صيب
والحق عند الله ما تعددا وبعضهم لغير هذا ارشدا
ومن أصاب فله اجران وواحد لمخطيء الامان
وجاز للنبي الاجتهاد ودائما اقواله رشاد
والاجتهاد جائز في عصره باذنه الصريح او بغيره
وجاز ان يقال بالالهام من قبل الاله ذي الانعام
لعالم او لنبي ظاهر على لسان من نبي آخر

أحكام بما تشاء في الوقائع بلا دليل فهو وفق الوقائع

فصل في التقليد

وعندنا التقليد اخذ القيل وهو لغير ذي اجتهاد يلزم وجاز تقليد مفضول لمن وجاز تقليد الامام الميت وجاز الاستفتاء ممن عرفوا أو ظنوا لا لشهرته بالعلم وجاز للعوام ان يسأله وجاز للمقلد الاقتداء عن الذي في النص قد قلده ثم الاصح انه يمتنع

من غير ان يعرف للدليل ثم لصاحب اجتهاد محرم يعتقد الفضل له وهو حسن من اهل الاجتهاد عند الامة بالفتوى او كان بها قد وصفوا وبعدالة له في الحكم عن ماخذ الفتوى لكي تعقبه لانه جات له الاراء وهو حكم الله قد ارشده لرخص المذاهب المتبع

باب التقليد في اصول الدين

وفي اصول ديننا الحميدى قد وقع الخلاف في التقليد

فليجزم المكلف اعتقاده بان ما كان فقد اراده
وان ما سوى الاله حادث سبحانه الصانع وهو الوارث
الواحد المعبود في الوجود منزله عن ضد أو نديد
ولم يزل سبحانه موجودا وبصفات ذاته معبودا
ولا ابتداه ولا انتهاء وذاته خالفت الاشياء
حقيقة الاله لا يدركها شخص ولا بكنها يعرفها
وذاته ليست لنا معلومه في هذه الدنيا ولا مفهومه
بل علمها يمكن في الآخرة لانها فيها حصول الرؤية
وليس مولانا بجوهر ولا بعرض ولا بجسم شكلا
ووحده لا في مكان أو زمان

وليس في قطر وليس في اوان
بلا احتياج كل شيء بدعه سبحانه ولو يشأ ما اخترعه
وكل ما قدر من خير وشر منه تعالى ليس فيه من مفر
وعلمه لكل معلوم شمل من كل جزئ وكل جعل

وقدرة لكل مقدورات
وهو القديم القائل المرید
شاملة وهي له قد خصصت
القادر الحي له العبيد
منزه عن نقص او مماثله
والبصر الكلام مع بقاء
احياء اماته والخلق
ماصح في السنة والكتاب
وعند ما نسبح مشكلا ورد

عنه يجب تنزيه مولانا الصمد

والخلف في التفويض والتاويل

ولا يضر الجهل بالتفصيل

ومذهب المتقدمين اسلم
ومذهب المخلفين اعلم
وغير مخلوق كلام الله
بل قائم بالذات لا تنهى
في اللوح مكتوب وباللسان
يتلى كما يحفظ بالجنان
مدلول قرآن ابي منقشما
الى قديم ثم حادث وما

وحيققوا لذلك : التقسيم	ليس بمحدث ولا قديم
تراد فاوذا هو المرضي	ثم الكلام النفسى واللفظي
دل عليه الآخر استلزاما	يدل كل منهما على ما
لمن يشاء وهو اهل الملك	سبحانه يفقر غير الشرك
وينشأ العقاب عد لا عنه	يشيب بالطاعة فضلا منه
تجوز بالعقل لمولانا السميع	اثابة العاصي وتعذيب المطيع
من اخنها الظالمه القراء	من عدله يقتص للجلجاء
لانه المالك اهل الحكم	ويستحيل وصفه بالظلم
للمومنين. وهى اعلى بُغيه	وقد اتى النص بان الرؤيه
عن رؤيه المولى ومغبونونا	وسائر الكفار محجوبونا
تجوز ام لا وهو في الكلام	والخلف في الدنيا وفي المنام
على جوازها الاصح. نقلا	بقول موسى ارنى قد دلا
عليه بل يكمل فيه الفضل	وهو نبى يستحيل الجهل
على الصحيح عند ذى احتجاج	ووقعت في ليلة المعراج

من علم الله له السعادة فذا بخير آخروى اراده
وضده الشقى ولا يبدل ما كان فى العلم ولا يحول
ومن يكن فى العلم مات مؤمنا

فليس يشقى بل سعيد عينا

والم نزل بحالة الرضاء من ربه الصديق ذو الوفاء
رضاء مولانا مع المحبة غير ارادة مع المشيئة
فليس يرضى الله للعباد كفرا يكون من أولى العناء
والرزق ما به انتفاع يحصل ولو حراما باغتصاب يؤكل
بيده الاضلال والهداية كما به جاءت نصوص الآيه
لوخلق قدرة على الطاعات فى العبد توفيق الى الخيرات
ما عنده صلاح عبد وقعا فى آخر العمر فلطف سمعا
حقائق الاشيا بجعل جاعل مجعولة وغير ذا للنسا قل
وارسل الرب لكل الخلق رسلا وقد ايدهم بالحق
ونخص بالختم النبي محمدا كما به فى اول الخلق بدا

مفضل على جميع العالمين (محمدنا) المبعوث فيهم اجمعين
وكل امر خارق للعادة ثم له التحدى جزء شادة
معجزة ان كان من نبي كرامة ان كان من ولى
واسقط التحدى في الكرامة

لانهم لنا الاوليا علامه
كجزيان النيل بالكتاب من عمر المعروف بالخطابي
ومن يمت فبائهم لاجل
والعجب يبقى مثل حب الخردل
والنفس تبقى بعد موت البدن

على الصحيح عند كل موقن
والروح عنها المصطفى ما اخبرنا
ونحن عنها عقلنا قد قصرا

والحشر والضراط والميزان حق كما جاء به القرآن
كذا عذاب الناس في القبور ثم سؤال القبر للمقبور

وجنة الفردوس ثم النار مخلوقتان — ان لهما قرار
 فنعمت الجنة دار البررة وبئست النار مقر الكفرة
 والرب ما عليه شيء وجبا بل الثواب منه فضلا رتبا
 اعادة الاجسام بعد العدم لا بد منها لجميع الامم
 بعد النبي الصديق خير الاول

فمن عثمان بعنده على

وما جرى بين الصحابة الكرام

نمساك عنه مالنا فيه كلام

والشافعي ومالك واحمد ثم ابو حنيفة المجد

والظاهري داود كان جبلا في العلم واجتهاده قد قبلا

اسحاق والاوزاعي ثم الثوري

وابن عينة الذي في الغور

جميعهم على هدى من ربهم مقلد وهم ضامنوا بنجاتهم

والاشعري امام اهل السنة مقدم في هذه الطريقة

ثم طريق شيخنا الجنيدى خير طريق قائم سديد.

خاتمة فى علم التصوف

علم التصوف الذى للموقن تجريد قلب من تقى مؤمن.

لله واحتقار ما سواه لكن بنسبة الى مولاه.

والناس منهم الشقى والمقتنى اثار خير خلقه المشرى.

فمن يكن منهم شريف النفس

يربأها عن امره الاخس

ودأبنا الى المعالى ينجح يسهر فيها ليله ويصبح

ومن اطاع ربه وعرفا صفاته التى بها قد وصفا

تصور البعد والاقترابا وخاف منه وارنجى الثوابا

فقد سال المأمور ثم اجتنبا منهيه حتى اليه حببا

اذا يكون سمعه وبصره ويده ورجله وأثره

ولا يبالى منهم من سفلأ بل جهله يفوق جهل الجهلا

ثم بحكم الشرع زن ماخطرا فان يكن موافقا فابتدرا

ولا تخف وساوس الرجيم فإنه يأمر من الرحمن
 وإن يكن عنه نهانا للشرع فاحذر فشیطان اليه يدعو
 وإن شككت فيه فامسك به

بحق ترى حكما له في رزقه
 فإن فعلته فقتل بالعجل ولا تعد اليه في المستقبل
 واذكر هجوم الموت ثم فجأته

لأنهم لا تسوية منسوته
 وكل واقع بقدره الآله

والكسب خلق الله لا خلق سواه

والإكتساب عند بعض أفضل

وعند بعض آخر التوكل

قد انتهت الفية الاصول والحمد لله على القبول

يا رب واجعها اليك خالصه وعن حقائق العلوم غائصه

واغفر لناظم لها وتالى بجاء خير الانبياء والآل

تمت بعون الله تعالى

الفية الوصول الى علم الاصول

لناظمها الفقير الى الله تعالى

على ابراهيم شقير

من دهانيس

من رواق

الفشنية

بالا زمير

تقاريط

صورة ما كتبه مولانا الاستاذ الاكبر ركن الشريعة
ونبراس الدين فضيلتو الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع
الازهر قال حفظ الله

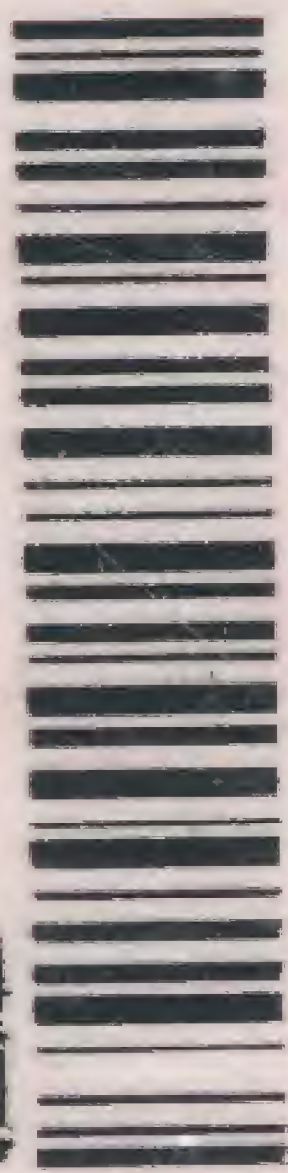
بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد على ما اسبغت من اساليب النعم . ولك
الشكر بما أسبلت من جلايب الفضل والكرم . والصلاة
والسلام على النبي المبعوث خيرا لأمم : الجامع لجوامع الكلم
ونوابغ الحكم مع كشف غياهب الظلم . اما بعد فان اولى ما
تحلى به نوع الانسان . واعلى ما تخلق به ابناء الزمان . ادب .
يرفع به نسب . وعلم يعلو به حسب

تلك المكارم لا قعبان من ابن شيبا بقاء فصارا بعد أبوالا
وان من ابناء الزمان من تحلى بالكمالين وشمر عن ساعد الجد في
الحالين . ومنهم البارع المجيد واللودعى المفيد الشيخ على ابراهيم
شقيير من علماء الازهر فانه مع كمال ادبه قد صنف الفية في الاصول
جمع فيها جمع الجوامع على الوجه المقبول وقد اطلعت عليها فاذا هي
عقود جوهريّة منظومة في سلوك عبقرية اكثر الله من امثاله وبلغه
من نواله جميع آماله مك خادما العلم والفقراء بالازهر (الختم)
سليم البشرى

are
7 14
626

Bibliotheca Alexandrina



0419512